القراءة بين التوقيف والاجتهاد عند الفراء
في ضوء كتابه (معاني القرآن)

أ.د. يوسف دفع الله أحمد
أستاذ النحو والصرف بكلية اللغة العربية بالجامعة معار إلى
كلية الدراسات الإسلامية واللغة العربية بالأمارات العربية المتحدة (دبي)

مقدمة :

الحمد لله الذي علّم بالقلم علّم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على خير الأنام نبيّنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد...

فقد بذل علماء اللغة والنحو قصارى جهدهم متتبعين لألفظ الكتاب الكريم بنية وإعراباً، ومعنى؛ يطلبون أفصح الألفاظ، وأجود المعاني، ومن هؤلاء العلماء أبو زكريّا يحيى بن زياد الفراء أحد أئمة النحو الكوفي، بل يعدّ ممن وضع سمات ومصطلحات النحو الكوفي، يلحظ هذا منْ أمعن النظر في مؤلفات القدامى والمحدثين، وبصورة أوضح عند المحدثين.

فالفراء ممن أوغلوا في القياس، وهذا ما جعله يخرج كثيراً عن إجماع النحاة الكوفيين، ولم يكن في مقابل ذلك موافقاً لجمهور البصريين دون دليل، بل خالف سيبويه وأستاذه الخليل في كثير من المسائل؛ لذلك فلا غرابة إنْ وجدناه يهاجم القُرّاء ويصفهم بالوهم وضعف الدراية، والشعراء فيصفهم بالغلط والنسيان، وغيرها من الأساليب.

ولإيماني بأنّ القراءة سنة متبعة وجاء على هذا إجماع النحاة ، وقد ذكروا ذلك في مؤلفاتهم؛ فسيبويه وشيخاه الخليل ويونس بن حبيب، وإمام المدرسة الكوفية الكسائي وتلاميذه ثعلب والأحمر وغيرهم على هذا المبدأ .

وإنْ كان الفراء نظرياً على مذهب هؤلاء إلا أنّه من حيث المنهج والتطبيق على خلافه، وهذا ما اطلعتُ عليه عبر مؤلفه معاني القرآن، حيث وقفتُ على منهجه؛ المتمثل في الاحتجاج بالقراءة أحياناً، والاحتجاج لها في أحايين أخرى، _ وهذا هو المنهج العلمي السليم في التعامل مع أعلى النصوص فصاحةً (القرآن) وقراءاته، ولا يسلم من يحيد عنه _ وموقف ثالث: وذلك أنّه تعامل مع القراءة وفق قواعد النحاة ، فذهب يطعن فيها أحياناً طعناً صريحاً، فيصفها بالقبح، أو الخطأ، أو الغلط، أو ويصف صاحبَها بالوهم، وضعف الدراية بالعربية.

أو سلك طريق التعريض بها كقوله: لا أشتهيها، أو لا أحبّها، وإن كانت كذلك فلا أعرفها، أو فهي خارجة عن مذاهب العربية، إلى غيرها من أحكام تبرز القراءة وكأنّها نص من اجتهاد هؤلاء القراء وفق ما يشتهون ويرغبون.

لذلك عمدت في هذا البحث الذي وسمته ب((القراءة بين التوقيف والاجتهاد عند الفراء في ضوء كتابه معاني القرآن)) إلى مناقشة هذا الموضوع مناقشة دقيقة في ظل ما توافر لديّ من مصادر ومراجع .

أهداف البحث:

تمثلت أهدافه فيما يأتي:

1_التعرف على المذهب المختار من مذاهب القُرّاء في رواية القراءات.

2_إبراز أثر القراءات القرآنية في قواعد النّحو العربي.

3_تبيين آراء الفراء في القراءات القرآنية المعتمدة على القياس النحوي.

4_الكشف عن دوافع الفراء في الحكم على هذه القراءات بما ورد من أوصاف تفتح الباب أمام المستشرقين وأعداء الدين للنيل من القراءات.

أسئلة البحث:

1_هل سمع الفراء، أو اطّلع على جميع ما قالته العرب أو حُكِي عنها.

2_أيُّهما أشدّ تحريّاً في نقله رواة القراءات أم رواة الأشعار ؟.

3_أيصحُّ توجيه القراءة القرآنية ما وُجِدَ لها محمل في كلام العرب، أم اللجوء لوصفها بما لا يليق بها؟.

4_ما الذي دعا الفراء للتوقف في حجة بعض ما أسنده من قراءات في كتابه معاني القرآن ؟.

تبويب البحث:

تناولت هذا البحث في أربعة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: تعريف القراءات والأوجه والفرق بين القرآن والقراءة:

المبحث الثاني: توقيف القراءة وآراء العلماء وفيه قولان:

أ / التوقيف على الصحابة والتابعين.

ب/ التوقيف مطلقاً.

المبحث الثالث: احتجاج الفراء بالقراءة واستعانته بحروف الصحابة في تفسيرها ، وتمسكه برسم المصحف .

المبحث الرابع: هجومه على القراءات بالطعن فيها والتعرض لقرائها .

ثم ذيّلت البحث بخاتمة اشتملت على ملخصه ونتائجه.

المبحث الأول
تعريف القراءات والأوجه والفرق بين القرآن والقراءة

(أ) القراءة لغةً:

تكاد المعاجم تجمع على أنّ معنى قرأ ضمّ، والقراءات جمع قراءة، قال ابن منظور: ((قَرَأَهُ يَقْرَؤُهُ ويَقْرُؤُهُ الأَخيرة عن الزجاج قَرْءاً وقِراءة وقُرآناً الأُولى عن اللحياني فهو مَقْرُوءٌ... وقَرَأْتُ الشيءَ قُرْآناً جَمَعْتُه وضَمَمْتُ بعضَه إِلى بعض، ومنه قولهم ما قَرَأَتْ هذه الناقةُ سَلىً قَطُّ وما قَرَأَتْ جَنِيناً قطُّ أَي لم يَضم رَحِمُها على ولد... ومعنى قَرَأْتُ القُرآن لَفَظْت به مَجْمُوعاً أَي أَلقيته))[1]. وابن الأَثير الذي ذكر أصل لفظ "قرأ" في قوله : ((تكرّر في الحديث ذكر القِراءة والاقْتراءِ والقارِئِ والقُرْآن، والأَصل في هذه اللفظة الجمع، وكلُّ شيءٍ جَمَعْتَه فقد قَرَأْتَه. وسمي القرآنَ لأَنه جَمَعَ القِصَصَ والأَمرَ والنهيَ والوَعْدَ والوَعِيدَ والآياتِ والسورَ بعضَها إِلى بعضٍ، وهو مصدر كالغُفْرانِ))[2].((وكلُّ شيء جمعته فقد قرأته، ورجل قرّاء حسن القراءة)) [3]. وقال أبو عبيدة: سمي القرآن لأنه يجمع السور فيضمها. وقوله تعالى: چ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ چ [القيامة: ١٧] أي جمعه وقراءته.

قال: وقد يطلق على الصلاة لأَنّ فيها قِراءة، تَسْمِيةً للشيءِ ببعضِه، وعلى القِراءة نَفْسِها، يقال: قَرَأَ يَقْرَأُ قِراءة وقُرآناً [4].والقراءة تقديرٌ ووضع كُلِّ موضِعَه [1].

---

(1)ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، مادة (قرأ)، 1/ 128 _130، دار صادر –بيروت لبنان، 1374هـ

(2) الزبيدي، تاج العروس، مادة، (قرأ)، 191/1، تحقيق لجنة بإشراف وزارة الإعلام، طبعة مطبعة حكومة الكويت، 1395هـ.

(3) الرازي إسماعيل بن حماد، تاج اللغة وصحاح العربية، مادة (قرأ) 1/ 220، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين- بيروت،ط4، 1407هـ.

(4) الجوهري، مختار الصحاح، مادة (قرأ)، 1/ 153 .

ومما سبق يتضح أنّ معنى القراءة لغة تواتر على ضمِّ كلِّ شيءٍ إلى بعضه وجمعه.

(ب) القراءات اصطلاحاً:

القراءة هي كيفية أداء ألفاظ القرآن، وعرف الدمياطي القراءات بأنّها: ((علم يعلم منه اتفاق الناقلين لكتاب الله تعالى واختلافهم في الحذف والإثبات والتحريك والتسكين والفصل والوصل، وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال وغيره من حيث السماع، أو يقال علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزوّاً لناقله)) [2]. فنلحظ أنّ التعريف لم يخرج عن كون هذا الاختلاف في نقل حروف القرآن لم يخرج عن صحة الإسناد، أي صحة سندها إلى النبيّ ρ.

(ج) الفرق بين القرآن والقراءات:

عرف علماء التفسير وعلوم القرآن والقراءات القرآن بأنّه كلام الله المعجز المتعبد بتلاوته، والمنقول إلينا نقلاً متواتراً والمبدوء بسورة الفاتحة والمختوم بسورة الناس. وأنّه الوحي الذي أنزله الله تعالى بواسطة جبريل عليه السلام على قلب النبي محمد ρ، ونقل إلينا بالتواتر[3].

أما القراءات فهي ـ كما مضى من تعريف ـ فإنها علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزوّاً لناقله [4]. وهنا يبرز تساؤل وهو هل هناك فرق بينهما، يقول الزركشي: ((القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد ρ والإعجاز، والقراءات: هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف، وكيفيتها

---

(1) أحمد بن فارس معجم مقاييس اللغة، مادة (مني) 5/ 277 تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر ، ط 1399هـ - 1979م.

(2) أحمد بن محمد البنا الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، دار الندوة الجديدة- بيروت، ط5 ، 3/1.

(3) عبد الفتاح القاضي، البدور الزاهرة في القراءات العشر على طريق الشاطبية ، دار الفكر العربي - بيروت ، ط1 1981م ، ص7 .

(4) مقدمات في علم القراءات، أحمد مفلح القضاة وآخرون، دار عمار – عمان، ط1، 1422هـ، ص51 .

من تخفيف وتثقيل)).[1] وهذا الإطلاق من الإمام الزركشي يفيد كون القرآن والقراءات شيئين متغايرين، أي مختلفين من كل وجه ليس بصواب؛ لأنّ القراءات الصحيحة المتواترة ما هي إلا جزء من القرآن الكريم، وبينهما ارتباط وثيق يمكن أن يسمى ارتباط الجزء بالكل[2].

ويبدو أنّ الإمام الزركشي نفسه أدرك أنّ بينهما تداخل لا ينكر، فقال في موضع آخر: ((ولست في هذا أنكر تداخل القرآن بالقراءات، إذ لابد أن يكون الارتباط بينهما وثيقاً، على أنّ الاختلاف على الرغم من هذا يظل موجوداً بينهما، بمعنى أنّ كلاً منهما شيء يختلف عن الآخر، لا يقوى هذا التداخل بينهما على أن يجعلهما شيئاً واحداً، فما القرآن إلا التركيب واللفظ، وما القراءات إلا اللفظ ونطقه، والفرق بين هذا وذاك واضح وبيّن)) [3] ويظهر مما تقدم أنّ الارتباط بينها موجود إذ القرآن هو الوحي المنزل من عند الله، والقراءات هي كيفية أدائه التي تظهر السعة التي راعت اختلاف لهجات الناس وتيسير النطق عليهم، إضافة إلى ما يتحقق من أغراض أخرى من معاني وأحكام، علماً بأنّ القراءة سنة متبعة وليست اجتهاداً.

المبحث الثاني

(1) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة 1957م، 1/ 318 .
(2) أحمد مفلح وآخرون، مصدر سابق، مقدمات في علم القراءات، ص51.
(3) الزركشي ، مصدر سابق، البرهان في علوم القرآن ، 1/ 318 .

توقيف القراءة، وآراء العلماء فيه

مما اختلف فيه علماء القراءات توقيف القراءة؛ ولهما مذهبان ، القول بالتوقيف مطلقاً، والقول الآخر بأنّه يجوز للصحابة والتابعين أن يقرؤوا بلغاتهم، ويمكن الوقوف على هذين القولين فيما يأتي:

أحدهما : أنّه أُبيح للصحابة والتابعين أن يقرؤوا بلغاتهم، ومَنَع ذلك منْ جاء بعدهم؛ لزوال عذر الإباحة.

فذهب ابن قتيبة[1]، وأبو شامة[2]، وابن الجزري [3]. والطحاوي[4]، إلى أنّه كان مباحاً للصحابة أن يقرؤوا القرآن وفق سلائقهم اللغويّة كلٌّ بلغته التي ألفها، فقال ابن قتيبة: ((فإن قال قائل: فهل يجوز لنا أن نقرأ بجميع الوجوه ؟، قيل: كل ما كان منها موافقاً لمصحفنا غير خارج من رسم كتابه، جاز لنا أن نقرأ به، وليس لنا ذلك فيما

(1) أبو محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، شرحه ونشره أحمد صقر، دار التراث بالقاهرة، ط2، 1993م، ص 32

(2) أبو شامة: عبد الرحمن بن إسماعيل.بن إبراهيم بن عثمان الإمام ذو الفنون شهاب الدين الدمشقي الشافعي المشهور بأبي شامة لشامة كبيرة كانت على حاجبه الأيسر. ولد سنة تسع وتسعين وخمسمائة بدمشق، وقرأ القراءات على العالم السخاوي، السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، 12/2.

(3) انظر ابن الجزري، منجد المقرئين، أبو الخير محمد بن محمد، طبعة دار الكتب العلمية-بيروت 1400هـ، ص 97-99.

(4) أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي، انتهت إليه رئاسة أصحاب أبي حنيفة بمصر، وبرع في الفقه والحديث، له مؤلفات من 40 جزءً أوله ((أما بعد حمد الله عزّ وجلّ)، أبجد علوم العرش المرقوم في بيان علم الشروط والسجلات، توفي سنة 321هـ. أبو إسحاق الشيرازي، طبقات الفقهاء، 142/1.

خالفه؛ لأنّ المتقدمين من الصحابة والتابعين قرؤوا بلغاتهم، وجروا على عادتهم، دخلوا أنفسهم رسوم طبائعهم، فكان ذلك حافزاً، ولقوم من القراء بعدهم مأمونين على التنزيل، عارفين بالتأويل، فأمّا نحن معشر المتكلفين فقد جمعنا الله بحسن اختيار السلف لنا على مصحف هو آخر العرض، وليس لنا أن نعدوه ، كما كان لهم أن يفسروه، وليس لنا أن نفسره))[1].

وافق أبو شامة ابن قتيبة بقوله :((إنّ القرآن نزل أوّلاً بلسان قريش ومنْ جاورهم من العرب الفصحاء، ثم أبيح للعرب أن تقرأه بلغاتهم التي جرت عاداتهم باستعمالها على اختلافهم في الألفاظ والإعراب)). وأوضح الطحاوي علة ذلك في قوله : ((إنّما كان ذلك لمّا كان يتعذر على كثير منهم التلاوة بلفظ واحد؛ لعدم علمهم بالكتابة والضّبط، ثم نسخ بزوال العذر وتيسير الكتابة والحفظ))[2].

هذه النصوص أفادت الإباحة لبعض الصحابة والتابعين أن يقرؤوا بلغاتهم، ومنعت ذلك عمّن جاء بعدهم؛ لزوال العذر المبيح .

القول الثاني: مذهب الجمهور:

وهو أنّ التوقيف أصلٌ في قراءة القرآن للصحابة، ولمن جاء بعدهم على حدّ سواء. فاستدرك ابن حجر على قول أبي شامة السابق بقوله: ((وتتمة ذلك أن يقال إنّ الإباحة المذكورة لم تقع بالتشهي ـ أي أنّ كلّ واحدٍ يغير الكلمة بمرادفها في لغته ـ بل المراعى في ذلك السماع من النبي ρ، ويشير إلى ذلك قول كل من عمر، وهشام بن حكيم في حديث الباب: "أقرأني النبي ρ "))[3].

وأمّا من يقول بأن بعض الصحابة كابن مسعود كان يجيز القراءة بالمعنى فقد كذب عليه ويؤيده ما ورد: ((نظرت إلى القراء فوجدتهم متقاربين فاقرؤوا كما علمتم". نعم كانوا ربما يدخلون التفسير في القراءة إيضاحاً وبياناً؛ لأنّهم محققون لما تلقّوه عن النبي ρ قرآناً. فهم آمنون من الالتباس، وربما كان بعضهم يكتبه معه، لكن ابن مسعود

(1) د. حسن ضياء الدين عنتر، الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها ، دراسة في أحاديث الأحرف السبعة ـ مذهب الأئمة فيها ، ضرورتها والحكمة منها، دحض التخرصات عنها ،دائرة البشائر الإسلامية ـ بيروت ـ لبنان ، ط1 1409ه ـ 1988م، ص307.

(2) محمد جمال القاسمي ، مقدمة تفسير القاسمي، محاسن التأويل ، طبع عيسى البابي الحلبي وشركاه 1/ 89

(3) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، 22/9

كان يكره ذلك. وروي عنه أيضاً قوله: ((جردوا القرآن، ولا تلبسوا به ما ليس منه))[1].

قال الدّاني معلقاً على إنكار النحاة لبعض القراءات التي خالفت قواعدهم: ((وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصحّ في النقل والرواية ، إذا ثبت عنهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة؛ لأنّ القراءة سنة متّبعة، فلزم قبولها والمصير إليها)) [2].

وقد جاء في جواب شيخ المالكيّة أبي عمرو بن الحاجب ـ رحمه الله ـ عن الاستفتاء الوارد من بلاد العجم قوله: ((وأمّا تبديل (آتنا) ب(أعطنا) و(سوّلت) بـ(زيّنت) ونحوه، فليس هذا من الشواذ، وهو أشدّ تحريماً، والتأديب عليه أبلغ، والمنع منه أوجب))[3].

ويؤكد ما سبق بأنّ ما لم ينقل ليس بقرآن، ما ذكره شيخ الشافعية أبو عمرو بن الصلاح ـ رحمه الله ـ في جواب الاستفتاء السابق نفسه بقوله:((وأمّا القراءة بالمعنى من غير أن ينقل قرآناً فليس ذلك من القراءات الشاذة أصلاً. والمجترئ على ذلك مجترئ على عظيم وضالّ ضلالاً بعيداً؛ فيُعزّز ويمنع بالحبس ونحوه، ولا يُخلّى ذا ضلالة، ولا يحلّ للمتمكن من ذلك إمهاله)).[4]

ويؤكد ابن الجزري بأنّ القرآن رواه أئمة ثقات تجردوا لتصحيحه، وذلك في قوله: ((ولمّا خصّ الله بحفظه من شاء من أهله، أقام له أئمة ثقات تجردوا لتصحيحه، وبذلوا أنفسهم لتصحيحه، وبذلوا أنفسهم في إتقانه، وتلقّوه من النبي ρ حرفاً حرفاً لم يهملوا منه حركةً ولا سكوناً، ولا إثباتاً ولا حذفاً، ولا عليهم في شيء منه شكّ ولا وهْمٌ، وكان منهم منْ حفظه كلّه، ومنْهم منْ حفظ أكثره، ومن حفظ بعضه ، كل ذلك في زمن النبي ρ))[5].

وذكر ابن تيمية [6]: أنّ نقل القرآن اعتمد على حفظ القراء وذلك بقوله:((الاعتماد في نقل القرآن على حفظ القلوب لا على حفظ المصاحف، كما في الحديث الصحيح عن النبي ρ أنّه قال: ((ألا إنّ ربي أمرني... إلى أن يقول: وأنزلت عليك كتاباً

(1) ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر32/1
(2) ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر10/1
(3) النشر في القراءات العشر 1/ 17
(4) منجد المقرئين، مصدر سابق، ص97 ، 244 .
(5) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر 6/1
(6) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم، دار الكتب العربية للطباعة والنشر- بيروت، لبنان، ط1398هـ، 13 / 400

لا يغسله الماء، تقرؤه نائماً ويقظان))[1].

وقال الباقلاني في الانتصار للقرآن: ((ولو كان القرآن في زمن النبي ρ يُقرأ على المعنى ومبدّلاً اللفظة بما يقوم مقامها لم يخرج عمر وهشام بن حكيم وأُبي مع الذين سمعوهم يقرؤون خلاف قراءاتهم إلى ما خرجوا إليه. ولم يكن ذلك النزاع والخصام، ولم يجز أن يتداخل أُبيّاً من الشك مثل الذي كان يعتريه في الجاهلية، حتى يحتاج النبي ρ أن يثبّته بالرغبة إلى الله تعالى في إزالة الشك عنه، وقد أخبر ρ بأنّه كذلك أنزل... فدلّ ذلك على تضييق الأمر عنده وحصره على لغات بعينها))[2].

كما أنّه لا يقبل من القراءات إلا ما كان منقولاً عن الرسول ρ، وعلى هذا النهج جمع أبو بكر الصديق رضي الله عنه القرآن الكريم، إذ كان من شرطه ألا يثبتوا بين اللوحين إلا ما ثبت سماعه من الرسول ρ، وذلك أنّه قال لعمر بن الخطاب وزيد بن ثابت عندما أُوكل إليهما جمع القرآن: ((اقعدا على باب المسجد، فمن جاءكما بشاهدين على شيء من كتاب الله فاكتباه)) [3]، ويراد بالشاهدين هنا على أفضل الأقوال من يشهدان بتلقيهما سماعاً عن النبي ρ فخرج على شرطه آيتان من سورة التوبة[4]. انفرد انفرد بنقلهما خزيمة الأنصاري، فشفع له في قبول زيد لها جعل النبي فيما مضى شهادته بشهادتين[5]. وحفظ زيد نفسه والصحابة لها. في حين أنّ آية الرجم، وهي قوله

(1) صحيح مسلم، رقم الحديث 2865. وانظر ابن الجزري ، تقريب النشر في القراءات العشر ، دراسة وتحقيق علي عبد القدوس عثمان الوزير، راجعه وقدّم له محمد صبحي حسن الحلاق ، تصحيح د. غسان حمدون ، دار إحياء التراث العربي بيروت ـ لبنان ط1 1421ه ـ2000م ، ص5.

(2) محمد الصادق عرجون، مزاعم حول القراءات ، ص 24.

(3) السيوطي عبد الرحمن محمد بن أبي بكر، الإتقان في علوم القرآن، دار الندوة الجديدة، بيروت، ط1370هـ، 100/1.

(4) هما قوله تعالى: چ ھ ھ ے ے ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ى ى ئا ئا ئە ئە چسورة التوبة الآيتان (128 -129)

(5) خزيمة بن ثابت بن الفاكه بن ثعلبة الأنصاري الخطمي ، أبو عمارة ذو الشهادتين ، شهد بدراً وروى عن النبي ρ ، وروى عنه ابنه عمارة وسعد بن أبي وقاص وآخرون. ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، تهذيب التهذيب، دار الفكر – بيروت، ط1 ، 1404 – 1984م،121/3.

قوله تعالى: ((لا ترْغبُوا عنْ آبائكُمْ فإنّ ذلِك كفُرْبِكُمْ، الشّيْخُ والشّيْخَةُ إذا زنَيَا فارْجُمُوهُما ألبتّة نكالاً مِنْ اللهِ واللهُ عَزيْزٌ حَكِيْمٌ)) [1]. لم يقبلها زيد من عمر بن الخطاب؛ لأنّه كان وحده[2]، ولا توصية بشهادته. وإنّ هذه الآية تُعدُّ مما شذّ عن شرط أبي بكر في جمعه للقرآن، فهي ليست منسوخة كما يرى بعضهم [3]؛ لأنّ النسخ لا يكون بعد وفاة النبي، وبقاؤها مع عمر في عهد أبي بكر دليل على ذلك، ويقوي هذا قول عمر المُعَلِّلِ فيها: ((لولا أن تقول الناس زاد في كتاب الله لكتبتها)) [4]. وقرّر مبدأ هذا التلقي عمرُ بن الخطاب رضي الله عنه بقوله: ((مَنْ كان تلقّى من رسول الله شيئاً فليأتنا به))[5].

ثم جاء صنيع عثمان في توحيده مصاحف الأمة على رسم واحد، وحرقه مصاحف الصحابة العتيقة الخطوة الحقيقية الأولى في تاريخ المقاييس فقد أبعد عثمان عن قرآن المسلمين عدداً من الروايات التي لم يستفض نقلها عن النبي، وأعلن بطلان العمل بها، وسارع إلى تطبيق ذلك، إذ أرسل إلى كلِّ مصر قارئاً تتفق قراءته والنسخة التي أرسلت إليه... لقد أصبح منذ هذا الحين رسم عثمان شرطاً أساسياً من شروط صحة القراءة، فكل قراءة لا توافق هذا الرسم تبقى خارج المصحف[6].

بقي خارج حدود عثمان من الحروف التي تتميز عمّا في نسخه بالزيادة أو

(1) هبة الله بن سلامة (ت 410ه)، الناسخ والمنسوخ ، ص 6، نقلاً عن محمود أحمد الصغير، القراءات الشاذة وتوجهها النحوي ، دار الفكر المعاصر بيروت، 1999م ، ص32.

(2) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، 58/1 .

(3) من هؤلاء هبة الله بن سلامة في كتابه الناسخ والمنسوخ، والسيوطي في الإتقان 24/2

(4) السيوطي ، الإتقان في علوم القرآن ، 2/ 26 .

(5) كتاب مناقب الصحابة باب ذكر الأمر بقراءة القرآن كل ما كان يقرؤه عبد الله بن مسعود ، مؤسسة الرسالة، ط2 1993م

(6) مناهل العرفان في علوم القرآن، الزرقاني، دار الفكر 1988م، 362/1

بالنقصان أو باختلاف لفظة، أو أكثر من لفظة [1]، وقد يكون الاختلاف طفيفاً لا يتجاوز حرفاً واحداً كقراءة أُبيّ: ((فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ)) [2]، برفع (قليل) وتنوينها، وفي نسخ عثمان: چ ڤ ڤ چ [البقرة 249] قال ابن خالويه في شرح الفصيح :((وقد أجمع الناس جميعاً أنّ اللغة إذا وردت في القرآن، فهي أفصح مما في غير القرآن، لا خلاف في ذلك))[3].

وما يترجح عندي مذهب الجمهور؛ لأنّه يتوافق مع القدر الذي تتطلبه الثقة التي تجعل القراءة في أعلى النصوص توثيقاً،إضافة لما فيه من قفل الباب أمام المستشرقين وأعداء الدين من النيل من هذه القراءات والدعوة للتشكيك فيها.

المبحث الثالث

احتجاجه بالقراءة واستعانته بحروف الصحابة في تفسيرها، وتعبيره عن رضائه عليها، وتمسكه برسم المصحف

فمن ذلك ما ذكره في قوله تعالى: چ ڤ ڤ ج ج ج ج ج ججچ [البقرة : 31] . قال الفراء: فكان (عرضهم) على مذهب شُخوص العالمين وسائر العالَم ، ولو قُصِد قصْد الأسماء بلا شخوص جاز فيه (عرضهنّ) و(عرضها). وهي في حرف عبد الله: ((ثم عرضهُنّ))، وفي حرف أُبيّ[4]: ((ثم عرضها))، فإذا قلت: (عرضها) جاز أن تكون للأسماء دون الشخوص، وللشخوص دون الأسماء))[5].

وقوله تعالى: چ بج بح بخ بم بى چ [البقرة : 119]. قال الفراء: ((قرأها ابن عباس وأبو جعفر محمد بن علي بن الحسين جزماً، وقرأها بعض أهل المدينة جزماً، وجاء التفسير بذلك، إلا أنّ التفسير على فتح التاء على النفي. والقُرّاء بعد على رفعها على الخبر: ولستَ تُسْئلُ، وفي قراءة أُبَيّ "وما تُسْألُ"، وفي قراءة عبد الله: "ولن تسأل" ((وهما شاهدان للرفع))[6]. فيلاحظ اعتماده على قراءات بعض قُرّاء قُرّاء الصحابة لترجيح اختياره. وهذا اختيار الأخفش: وقد قرئت {ولا تَسْأَلُ} وكلّ هذا رفعٌ لأنَّه ليس بنهيٍ وإنَّما هو حال كأنه قال "أرْسَلناكَ بشيراً ونذيراً وغيرَ سائِلٍ أو

(1) أبو حاتم السجستاني ،المصاحف ، ص63 - 75 .
(2) ابن خالويه، مختصر في شواذ القراءات نشره برجستراسر، المطبعة الرحمانية- القاهرة 1934م، ص15 .
(3) أبو بكر بن عبد الرحمن جلال الدين السيوطي ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلّق على حواشيه محمد أحمد جاد المولى ، دار الجيل - بيروت ، 1/ 213 .
(4) انظر الطبري، جامع البيان 36/2.
(5) الفراء، معاني القرآن تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار السرور، 1/ 26
(6) الفراء، مرجع سابق، معاني القرآن ، 1/ 75 .

غيرَ مَسْؤُول" وقد قرئتا جزماً جميعاً على النهي[1].

ومنه قوله تعالى: ﭽ ﯾ ﺋﺞ ﺋﺢ ﺋﻢ ﺋﻰ ﺋﻲ ﺑﺞ ﺑﺢ ﺑﺦ ﺑﻢ ﺑﻰ ﺑﻲ ﺗﺞ ﺗﺢ ﺗﺦ ﺗﻢ ﺗﻰ ﺗﻲ ﺛﺞ ﺛﻢ ﺛﻰ ﺛﻲ ﺟﺢ ﺟﻢﭼ[المائدة 57]. قال الفراء: ((قُرِئَتْ بالوجهين: والكفارِ، والكفارَ، وهي في قراءة عبد الله: ((ومِن الكُفَارِ أولياء))[2]. فقراءة عبد الله لأنّها جاءت وفق المشهور من قواعد النحاة بجواز العطف على الضمير المجرور إذا أُعيدَ الخافض، ومنعه إن لم يعطف مع إعادة الجار.

ما وصفه بأنّه أحبَّ الوجهين إليه :

ومن ذلك ما ذكره في قوله تعالى: ﭽﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﭼ [البقرة 117] .قال الفراء: ((رفع ولا يكون نصباً، إنّما هي مردودة على "يقول" (فإنّما يقول فيكون)، وكذلك قوله: ﭽﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚﭼ.[الأنعام 73] رفعٌ لا غير، وأما التي في النحل: ﭽ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﭼ [النحل : 40] . فإنّها نصب، وكذلك التي في (يس) نصْبٌ؛ لأنّها مردودةٌ على فعل قد نصب بأن، وأكثر القراء على رفعهما. والرفع صوابٌ، وذلك أن تجعل الكلام مكتفياً عند قوله: ﭽ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﭼ فقد تمّ الكلام، ثم قال: فسيكون ما أراد الله. وإنّه لأحبّ الوجهين إليّ،وإنْ كان الكسائي لا يُجيز الرفع فيهما ويذهب إلى النّسق))[3].

فاختار مذهب جمهور القرّاء، أي الرفع؛ واتضح أنّه لا يأبه بمخالفة شيخه الكسائي، وهذا ما ظهر في مواضع متعددة في كتابه هذا.

وقوله تعالى: ﭽ ﯞ ﯟ ﭼ [4]. قال الفراء: ((فإن شئت جعلت الألف التي في "مِصْرا" ألفاً يوقف عليها، فإذا وصلت لم تنوِّن فيها، كما كتبوا "سلاسلاً" و"قواريراً" ، وأكثر القراء على ترك الإجراء فيهما ، وإن شئت جعلت "مصر" غير المصر التي تعرف ، يريد اهبطوا مصراً من الأمصار .والوجه الأول أحبّ إليّ؛ لأنّها في قراءة عبد الله ((اهبطوا مِصْرَ)) بغير ألف، وفي قراءة أُبَيّ: ((اهبطوا فإنّ لكم ما سألْتُمْ واسْكُنُوا مِصْرَ))[5]. وتصديق ذلك أنّها في سورة يوسف بغير ألف: ﭽ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﭼ [يوسف : 99] . وقال الأعمش: وسئل عنها فقال: هي مِصْرَ التي عليها

(1) الأخفش، معاني القرآن، 112/1. وانظر مكي بن أبي طالب حموش القيسي، مشكل إعراب القران، 18/1.

(2) الفراء، مرجع سابق، معاني القرآن ، 70/1

(3) الفراء ، معاني القرآن ، 74/1-75 .

(4) سورة البقرة : الآية (61).

(5) هذه القراءة المنسوبة لأُبَيّ لم نقف عليها في غير أصول الفراء مما بين أيدينا من المراجع. حاشية التحقيق على معاني الفراء 43/1

صالح بن علي))[1].

تمسكه برسم المصحف في مقابل ما ورد عن العرب وتحليله أحياناً بعض القراءات المخالفة لرسم المصحف وتوجيهها:

من ذلك ما أورده في حديثه عن قوله تعالى: چ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ چ [المنافقون : 10]. قال الفراء: ((وإذا أجبت الاستفهام بالفاء فنصبت فانصب المعطوف، وإنْ جزمتها فصواب... رددت "وأكن" على موضع الفاء؛ لأنّها في محل جزم، إذ كان الفعل إذ وقع موقعها بغير الفاء جزم. والنصب على أن تردّه على ما بعدها، فتقول: (وأكون)، وهي في قراءة عبد الله بن مسعود "وأكون" بالواو، وقد قرأ بها بعض القراء. قال : وأرى ذلك صوابا؛ لأنّ الواو ربّما حذفت من الكتاب وهي تزاد؛ لكثرة ما تُنقص وتُزاد في الكلام ؛ألا ترى أنّهم يكتبون (الرحمن) و(سليمان) بطرح الألف والقراءة بإثباتها، فلهذا جازت .وقد أسقطت الواو من قوله: چ ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ چ [العلق : 18] ومن قوله: چ چ چ چ ڇ ڇ ڇ ڇ چ [الإسراء : 11] .((والقراءة على نية إثبات الواو))[2].

ويلاحظ أنّ الفراء ذهب يلتمس تخريجاً لقراءة أبي عمرو مع إقراره بمخالفتها لرسم المصحف ، لكنّه أتى في موضع آخر ليُصرّح بأنّ اتّباع المصحف إذا وجد له وجه من كلام العرب أحبّ إليه من خلافه، ولا يستحب قراءة (فأصّدّق وأكون) لزيادة واو عمّا في الكتاب . فاستوقفني في هذا ما ذهب إليه أحد المحدثين حين قال: ((ويبدو لي أنّ تحرج العلماء الشّديد من ردِّ قراءة أبي عمرو والتَّهَيُّب منه دفع بعض العلماء في أحايين كثيرة إلى التناقض مع أنفسهم والارتباك فيما يصدرون منْ آراء حول قراءته، وقد يصدرون رأيين متناقضين فهذا الفراء _ وهو منْ هو في علوم القرآن _ يُصوّب نصب أبي عمرو (أكن)[3]. فالفراء لم يكن وحده من حكّم قواعد النحاة في توجيه القراءات، و لكن عطفاً على ما سنذكره بعد من مواقفه تجاه بعض القراءات، وإن كان بعضها من القراءات السبعة يتضح لنا تأثره بقواعد اللغة، وما يرتضيه من مذاهب أهلها في اختياره، كما ظهر من موقفه تجاه قراءة أبي عمرو وارتباكه في هذا الاختيار الذي عارض ما أظهره من خلال مذهبه في التمسك برسم المصحف، مما دعاه إلى الرجوع إلى مذهبه في موضع آخر من كتابه كما ذكرناه.

(1) الفراء ، معاني القرآن ، 1/ 43

(2) الفراء ، معاني القرآن، 1/87 - 88 .

(3) محمود حسني مغالسة ، قراءات النحاة الأوائل في الميزان : مصادرها- ملامحها - موقف العلماء منها ، دار المسيرة _ عمان - الأردن، ط1 2011م ، ص179 .

ويظهر ذلك في حديثه عن قوله تعالى: چ ئے ئۆ ئۈ چ [آل عمران : 153]. إذ يتمسك برسم المصحف مقابل ما ورد عن العرب يقول: "أُخراتكم [1] "، ولا يجوز في القرآن ؛ لزيادة التاء فيها على كتاب المصاحف، قال الشاعر:

ويتّقي السيف بأُخراته من دون كف الجار والمعصم [2]

ومنه قوله تعالى : چ ڳ ڳ ڳ ڳ چ [آل عمران: 178] قرأ ابن عامر وحفص وحمزة بالياء ، وقرأ الباقون بالتاء، وقد ذكر فتح السين وكسرها في البقرة[3]. قال الفراء: ((بالتاء لا خلاف فيها، وقد قرأها حمزة بالياء. ونَرى أنّه اعتبرها بقراءة عبد الله. وهي في قراءة عبد الله:((ولا يحْسَبَنّ الذين كفروا أنّهم سبقوا إنّهم لا يُعْجِزُون))،فإذا لم تكن فيها (أنّهم) لم يستقم للظن ألّا يقع على شيء. ولو أراد ولا يحسبنّ الذين كفروا أنّهم لا يُعْجِزون لاستقام،وجعل(لا) صلة كقوله: چ چ چ چ چ چ چ چ [الأنبياء : 95] يريد:أنّهم يرجعون، ولو كان مع (سبقوا) "أن" استقام ذلك فتقول : (ولا يحسبن الذين كفروا أن سبقوا) فهذا مذهب لقراءة حمزة ، يجعل (سبقوا) في موضع نصب: لا يحسبنّ الذين كفروا سابقين.وما أُحبها لشذوذها))[4]. فإذا كان الفراء نفسه التمس لقراءة حمزة وجهين لتخريجها، فلماذا عاد وحكم عليها بالشذوذ، ونعلم أنّ شرط صحة القراءة موافقة العربية ولو بوجه ولا يشترط مجيئها على المشهور كما أشرت إليه في قول الداني قبلُ، وما أراه حكم عليها بالشذوذ لمخالفتها رسم المصحف، أو لعدم صحة سندها ؛ علماً بأنّها قراءة سبعية قرأ بها غير حمزة، ابن عامر وحفص. مما يفسر موقفه من القراءات، وحكمه عليها وفق ما يرتضيه من القياس. والله أعلم.

وقد ذهب أبو جعفر النّحاس إلى منع تفضيل قراءة على أخرى فقال:((السلامة عند أهل الدين إذا صحّت الروايتان، ألاّ يُقال إحداهما أجود، لأنّهما جميعاً عن النبيّ ρ ، فيأثم من قال ذلك ، وكان رؤساء الصحابة ينكرون مثل هذا)) [5]. وهذا الغلو في مواقفه من القراءات القرآنية دفع شوقي ضيف لأن يقول إنّ البصريين الذين خطّأوا القراءات اقتدوا به فيقول: ((كان يردُّ بعض القراءات ولا يُجوّزها، وأنّ البصريين

(1) الأزهري، تهذيب اللغة، مادة (خال) 20/2، والزبيدي، تاج العروس، مادة(أخر) ، وسر صناعة الأعراب 694/2.

(2) الفراء ، معاني القرآن ، 239/1 ، ورد البيت في اللسان (أخر) دون عزو.

(3) الرعيني أبو عبد الله محمد بن شريح الأندلسي ، الكافي في القراءات السبع ، تحقيق أحمد محمود الشافعي ، دار الكتب العلمية بيروت _ لبنان، ط1 1421هـ_ 2000م ، ص121 .

(4) الفراء، معاني القرآن ، 1/ 415 _ 416 .

(5) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن ، 28/1

الذين خطّأوا بعض القراءات إنّما اقتدوا في ذلك بالفراء))[1]. وقد كان المازني والمبرد وأضرابهما ممن توقف بإزاء بعض القراءات متابعين له مُقتدين به))[2] وأنّ سيبويه والخليل لم يردّا قراءة من القراءات[3].

وهذا ما ذهب إليه مكي الأنصاري حيث عزا موقفه من القراءات _ أوّلاً - إلى إتّباع مذهب البصريين مخالفاً منهج أصحابه الكوفيين بقوله: ((ولا أخفي علي القارئ أنّني أشفقت على صاحبي من هذه التبعة، وأردت أن أحمّلها لأصحابها البصريين، فذهبت إلى كتاب سيبويه أستفتيه، وأمعن فيه بحثاً وتنقيباً لعلي أظفر بطعن في هذه القراءة، وعبثاً حاولت فأيقنت أو رجحت أنّ الفراء كان أول من فتح باب الطعن حقاً، فليتحملْ جريرةَ ما قدمت يداه))[4] غير أنّه كان لأحد المحدثين رأي مخالف لما ذهب إليه شوقي ضيف فردّ عليه وعلى مَنْ ذهب مذهبه مثل أحمد مكي الأنصاري ألا وهو حسني مغالسة بقوله: ((ولقد عبر أحد الباحثين المحدثين مع احترامنا له، وهو الدكتور أحمد مكي الأنصاري عن أسفه أن يكون الفراء ممّن يُخطئون القراءات، وكأنّ أمر القراءات أمر خطير غير مقبول، وسنة سيئة يحمل صاحبها وزراً كبيراً، ولا سيّما إذا خطّأ قراءة سبعية، ولعلّ ما ذهب إليه الدكتور الفاضل تحميلٌ للأقدمين، وكأنّهم ليسوا على وعي مما يقولون، ولكنّهم حسب رأي كانوا على وعي كبير للقراءات، وظروفها وتطبيقها، فالقراءات أولاً غير القرآن، فالقرآن شيء والقراءات شيء آخر، فالقرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان كل التغاير، والقراءات يختلف فيها حتى الآن: هل هي بالرواية عن الرسول، أو اجتهاد ؟ ثم أريد أن أبيّنُ أنّ القراءة السبعية التي ينظر إليها عند الكثيرين وكأنّها أمر لا يُنال منه إنّما هي التي سبّعها ابن مجاهد في القرن الرابع الهجري، ولم يكن قبل ذلك ما يُسمّى بالقراءة السبعية، فلِمَ النظر إليها هذا النظر))[5].

وما ذهب إليه محمود حسني مغالسة بأنّهما حقيقتان متغايرتان ذكره الزّركشي من قبل لكنّه لمّا عورض بما تواتر منها وصحة نسبته إلى الرسول ρ، استدرك الزّركشي على قوله السابق بأنّه لا ينكر وجود ارتباط بينهما لكنّه لا يصل إلى درجة

(1) شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص221 .
(2) المرجع نفسه، ص223 .
(3) المرجع نفسه، ص218 .
(4) مكي الأنصاري، أبو زكريّا الفراء مذهبه في النحو اللغة، الدار السودانية للكتب 1980م، ص384.
(5) محمود حسني مغالسة، قراءات النحاة الأوائل في الميزان ، ص258 .

الاتحاد، فما القرآن إلا التركيب واللفظ، وما القراءات إلا اللفظ ونطقه، والفرق بين هذا وذاك واضح وبيّن [1]. ثم إنّ إجماع العلماء على أنّ القراءات السبع متواترة، بل العشرة، وإن اختُلِف في قراءة خلف فالمشهور أنّها من القراءات الصحيحة، وكذلك فإنّ وضع هذه المصطلحات لم يظهر بهذا المعنى إلا متأخّراً، وأمّا اختياره فلم يكن اجتهاداً أو اختراعاً منه أو من القراء قبله؛ لأنّ القراءة سنة متّبعة، و نسبة القراءات السبعة إلى القراء السبعة إنما هي نسبة اختيار وشهرة، لا رأي وشهوة، بل اتباع للنقل والأثر، وإن القراءات مبنية على التلقي والرواية، لا على الرأي والاجتهاد، وإن جميع القراءات التي وصلت إلينا بطريق صحيح، متواتر أو مشهور، منزلة من عند الله تعالى، وموحى بها إلى النبي ρ، لذلك وجدنا أهل العلم يحذرون من تلقي القرآن من غير طريق التلقي والسماع والمشافهة. والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل، والحمد لله رب العالمين [2].

وهؤلاء الصدر الأوائل يعلمون ما في الكذب على الله من وعيد، سيما وقد توعد رسول ρ مَنْ كذب عليه في قوله ((منْ كذب عليَّ متعمدا فليتبوّأ مقعده من النار)) [3]. فإذا كان هذا حكم الكذب في حديث رسول الله فما ذا ينتظر منْ يفترون الكذب على الله ؟.

ويظهر مما أوردته في هذا المبحث أنّ موقف الفراء من هذه القراءات تنوع من موقف لآخر، فنلاحظ أنّه احتجّ للقراءة على الوجوه التالية:

(1) الزركشي، البرهان في علوم القرآن ، 1/ 318 .
(2) عن موقع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت http://www.islam.gov.kw
(3) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، رقم الحديث 187، 2/ 81 .

م	موقفه من القراءة	توجيه موقفه
1	الاحتجاج بالقراءة	الاحتجاج لها بقراءات الصحابة في ثلاثة مواضع انظر ص 9 من البحث
2	الاحتجاج لإحدى القراءتين	خلافاً لغيره وجهها على وجه من كلام العرب واستحسنها وذلك في موضعين.انظر ص10.
3	الاحتجاج للقراءة برسم المصحف	وذلك بأن يحملها قياساً على ما ورد في غيرها مما وافق رسم المصحف في موضعين انظر ص10.

المبحث الرابع
هجومه على القراءات بالطعن فيها والتعرض لقرائها

1/ طعنه الصريح في القراءة والقُرّاء:

مع تسليم الفراء كغيره من النحاة بأنّ القراءة سنة متبعة، إلّا أنّ المتتبع لآرائه ومواقفه من القراءات في كتابه معاني القرآن يجد أنّ هذا الإقرار لم يكن إلا من ناحية نظرية، يظهر خلافها عند التطبيق؛ ومردّ هذا في نظر الباحث تأثر الفراء بمقاييس العربية وما يختاره من آراء؛ لذلك أجده يحتجّ للقراءة ويعلل لها وإن خالفت رسم المصحف، بل يجد لها مصححاً قياساً على ما ورد في آيات غيرها، إن لم ير مخالفتها لاختياره من وجوه العربية، وهذا ما يجده مَنْ يقرأ هذا البحث.

ومما يؤيد ذلك أنّه لم يفرق بين القراءات متواترة كانت أم غيرها، ومن ذلك قراءات القراء السبعة وغيرها، والباحث مع اختيارِ القولِ المشهور من أقوال علماء القراءات بأنّ القراءات السبعة بل العشرة متواترة، ويمكن الوقوف على موقف الفراء من هذه القراءات من خلال النماذج المذكورة بعدُ.

من ذلك تقبيحه[1] قراءة حمزة بجر الأرحام في قوله تعالى: ﭽ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭼ [2] [النساء : 1] في حين أنّه وصف ورود مثل ذلك بأنّه قليل في موضع آخر، وذلك في قوله تعالى : ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ [الحجر: 20] . فقال: وما أقلّ ما تردُّ

(1) الفراء، معاني القرآن، 3/ 259 .
(2) سورة النساء: الآية (1). قال الرعيني: ((قرأ حمزة(والأرحامِ) خفضاً، ونصبها الباقون، الكافي في القراءات السبع، ص98.

العربُ حرفاً مخفوضاً على مخفوض قد كُني به)) [1].وكذلك وجّه قراءة أخرى على الوجه الذي استقبحه،وذلك في قوله تعالى: چ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ چ [النساء : 127] قال الفراء: ((فموضع (ما) رفع كأنّه قال: يفتيكم فيهن ما يتلى عليكم. وإن شئت جعلت "ما" في موضع خفض: يفتيكم الله فيهنّ وما يتلى عليكم غيرهنّ)) [2] أي: أنّ (ما) تكون في موضع جرٍّ عطفاً على الضمير المجرور في (فيهنّ). وذكر ابن مالك للمانعين حجتين، وردّ عليهما ثم قال: وأمثال ذلك من المعطوفات الممتنع تقديمُها وتأخير ما عطفت عليه كثير. فكما لم يمتنع فيها العطف لا يمتنع في نحو((مررت بك وزيد)). وإذا بطل كونُ ما تعلّلوا به مانعاً وجب الاعتراف بصحة الجواز. ومن مؤيدات الجواز قوله تعالى : چ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ چ [البقرة : 217] . بالعطف على الهاء، لا بالعطف على((سبيل)) لاستلزامه الفصل ببين جزأي الصِّلة. وتوقي هذا المحذور حمل أبا علي الشلوبين على موافقة الكوفيين في هذه المسألة[3].

وقال السفاقسي مدافعاً عن القراءة ((ليس القصد تصحيح القراءة بالعربية بل تصحيح العربية بالقراءة[4]. ومثل هذه القراءة ما روي عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أنّ رسول الله ρ قال ((إنّما مثلُكُم واليهود والنصارى كرجلٍ استعمل عُمَّالاً...))[5] ورواية العرب ((ما فيها غيره وفرسه))[6].

ففي الحديث عطف الاسم الظاهر وهـو((اليهود)) على الضمير وهو كاف الخطاب المجرور بالإضافة إلى مثل دون إعادة الخافض، ويجر فرسه في حكاية العرب، بالعطف على ضمير الغائب المجرور بالإضافة إلى غير. وتصدى ابن الجزري لذلك بقوله: ((ونعوذ بالله من قراءة القرآن بالرأي والتشهي، وهل يحِلُّ لمسلم القراءة بما يجد في كتاب الله من غير نقل؟)) [7] (وخير دليل على ما ذكر ما قاله حمزة مدافعاً عن قراءته: ((ما قرأت حرفاً من كتاب الله إلا بأثر)) [8] . واحتج أبوزرعة

(1) الفراء معاني القرآن ، 86/2 .
(2) الفراء ، معاني القرآن ،290/1 .
(3) ابن مالك جمال محمد بن عبد الله ، شرح الكافية الشافية ، حققه وقدم له د/ عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المأمون للتراث ، 3/ 1247 .
(4) على النوري السفاقسى ، غيث النفع ، ص153.
(5) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر 263/2.
(6) حكاه قطرب، انظر شرح ألفية ابن الناظم ، ص544 . وشرح التسهيل ، ج3، ص376 .
(7) ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر ، 2/ 263 .
(8) المصدر نفسه ، ص166، وانظر البحر المحيط ، 3/ 157 .

بصحة الإسناد: ((وقد أنكِروا هذا وليس بمنكر، لأن الأئمة أسندوا قراءتهم إلى النبي ρ))، وأنكروا أنّ الظاهر لا يعطف على المضمر المجرور، إلا بإظهار الخافض وليس بمنكر))[1].

وقال السيوطي: ((كان قومٌ من النحاة المتقدّمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة عن العربية وثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة، لا مطعن فيها وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية))[2].

ومن ذلك قوله تعالى: ﭽ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﭼ [الأنعام: 137] قال الفراء: ((وفي بعض مصاحف أهل الشام (شركائهم) بالياء، فإن تكن مثبتة عن الأولين فينبغي أن يقرأ (زُيّن) ويكون الشركاء هم الأولاد؛ لأنّهم منهم في النسب والميراث. فإن كانوا يقرؤون (زَيَّن) فلست أعرف جهتها إلا أن يكونوا فيها آخذين بلغة قوم يقولون: أتيتها عشايا[3] ثم يقولون في تثنية (الحمراء: حمرايان)... وليس قول من قال: قال: إنّما أرادوا مثل قول الشاعر:

فزججتها متمكناً زجَّ القلوص أبي مزادة[4]

بشيء وهذا مما كان يقوله نحويو أهل الحجاز، ولم نجد مثله في العربية))[5].

وقال أبو العلاء أحمد بن سليم المعري في كتاب شرح الجمل واختار قوم أن يفصلوا بين المضاف والمضاف إليه بالمصدر كما يفصل بينهما بالظرف قال وليس ذلك ببعيد وقد حكى أن بعض القراء قرأ : ﭽ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﭼ [إبراهيم : 47] ، على تقدير مخلف رسله وعده قال وزعموا أن عيسى بن عمر أنشد هذا البيت،(فزججته متعرضا زج القلوص أبي مزادة)، قال هكذا الرواية عنه [6] ومن ذلك قوله... أي زج أبي مزادة القلوص. ففصل بينهما بالمفعول به. هذا مع قدرته على أن يقول: زج القلوص أبو مزادة كقولك: سرني أكلُ الخبز زيد.

وفي هذا البيت عندي دليل على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم وأنه في

---

(1) أبو زرعة ، حجة القراءات ، ص188.

(2) السيوطي: جلال الدين بن عبد الرحمن بن أبي بكر ، الاقتراح في علم أصول النحو ، تحقيق د/ أحمد محمد قاسم ، مطبعة السعادة ط1 1976م، ص25 .

(3) أي يبقون حرف العلة في الطرف بعد الألف الزائدة على أصله، ولا يبدلونه همزة فيقولون بنيت بنايا لا بناء . انظر في هذه اللغة ابن منظور، لسان العرب، مادة (حمو) .

(4) انظر البيت في الواحدي، شرح ديوان المتنبي، 168/1، ومجالس ثعلب 30/1، وابن جني، الخصائص 458/2.

(5) الفراء، معاني القرآن، 1/ 357_358 .

(6) المسائل النحوية والصرفية في شرح أبي العلاء ، 57/5 .

نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعول ألا تراه ارتكب ههنا الضرورة مع تمكنه من ترك ارتكابها لا لشيء غير الرغبة في إضافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول [1].

فانظر كيف كان توجيه ابن جني في إجازة الفصل بين المتضايفين، وهذا ما لم يفعله الفراء الذي سلك سبيل التشكيك في القراءة وكأنّ معرفته هي الشرط لصحة القراءة، ويظهر أنّه يحكم على القراءة بما عرفه في العربية، وكأنّه محيطٌ بكل ما قالته العرب أو رُوِي عنها.

ولهذا قال الإمام الرازي تعقيباً على موقف البصريين من هذه القراءة بالذات: ((إذا جوّزنا إثبات اللغة بشعر مجهول، فجواز إثباتها بالقران العظيم أولى، وكثيراً ما نرى النحويين متحيرين في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن، فإذا استشهدوا في تقريرها ببيت مجهول فرحوا به، وأنا شديد التعجب منهم، فإنّهم إذا جعلوا ورود القرآن دليلاً على صحتها كان أولى))[2].

ومنه قوله تعالى: چ چ چ چ چ چ چ الرحمن 76]. قال الفراء:((حدثني معاذ بن مسلم بن أبي سارة، قال كان جاري زهير الفُرْقُبي يقرأ ((متكئين على رفارف خضر وعباقري حسان)) فالرفارف قد تكون صواباً، وأمّا العباقري فلا لأنّ ألف الجماع لا يكون بعدها أربعة أحرف ولا ثلاثة صحاح [3]. فهو يُحكِّم القاعدة الصرفية في قراءة واردة، ويرفضها؛ لأنّها لا تتفق مع القاعدة.

وذلك أنّه وصفها باللحن مخالفاً مذهب الكوفيين في جواز إنابة غير المفعول في وجود المفعول؛ فمن ذلك قوله تعالى: چ پ پ پ پ ڀ ڀ چ [الجاثية : 14]. في قراءة من قرأ (ليُجْزى قوماً) ببناء (يُجْزى) للمجهول مع وجود المفعول منصوباً فقال: ((وقد قرأ بعض القراء فيما ذكر لي: ((ليُجْزى قوماً))، وهو في الظاهر لحن))[4].

التعريض بالقراءة:

وذلك أنّه عبر عنها بألفاظ لا تتناسب معها، وكأنّ معيار الحكم عليها هو اختيار الفراء وما يرتضيه من قواعد النحو واللغة، فمضى يقول: ولا أستحب ذلك، ولا يعجبني ذلك، ولا أشتهيها وغيرها من أحكام تعبر عن عدم رضائه عليها، ومن ذلك ما اجتمع فيه التعدي بالباء والهمزة: قال الفراء :((ومن شأن العرب أن تقول:

(1) ابن جنّي ، الخصائص، 2/ 263

(2) تفسير الفخر الرازي ، 193/3 . نقلا عن السفاقسي: علي النوري ، غيث النفع في القراءات السبع بهامش سراج القارئ ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ،مصر ط3 1373ه_ 1954م ، ص153.

(3) الفراء ، معاني القرآ ن، 322/2.

(4) الفراء ، معاني القرآن ،46/3 . والقارئ هو أبو جعفر، الدمياطي ،إتحاف فضلاء البشر، ص241

أذهبت بصره؛بالألف إذا أسقطوا الباء، فإذا أظهروا الباء أسقطوا الألف من(أذهبت).

وقد قرأ بعض القراء: چ جم حج حم خج خح چ [1] [النور : 43] ، بضم الياء والباء في الكلام.وقرأ بعضهم: چ ڤ ڤ ڤ ڃ ڃ چ [2] [المؤمنون : 20] .فترى_ والله أعلم_ أنّ الذين ضموا على معنى الألف شبهوا دخول الباء وخروجها من هذين الحرفين بقولهم: خُذ بالخطام، وخُذِ الخطامَ، وتعلّقتُ بزيد، وتعلّقت زيداً. فهو كثير في الكلام والشعر، ولست أستحب ذلك لقلته))[3].

وفي معرض حديثه عن الأمر من سأل وأخذ وأكل دون همزة؛ لأنّه فعل كثير الدور في كلام العرب، فأما في القرآن فقد جاء بترك الهمزة، وكان حمزة الزيات يهمز الأمر، إذا كانت الفاء أو الواو مثل قوله: چ گ گ گ گ ں چ[يوسف : 82]، ومثل قوله: چ ک ک ۇ ۇ چ [يونس : 94] ، قال: "ولست أشتهي ذلك؛ لأنّها لو كانت مهموزة لكتبت فيها بالألف كما كتبوها في قوله تعالى: چ پ پ پ پ ڀ ڀ چ [طه : 77] ، چ و و ۋ ۋ چ [الكهف : 32] ((بالألف)) [4].

ومنه قوله تعالى: چ ٻ ٻ ٻ ٻ ٹ ٹ چ [التوبة : 40] فأوقع (جعل) على الكلمة، ثم قال: چ ٹ ٹ ٹ ٹ چ على الاستئناف ، ولم تُرَد بالفعل. وكلمة الذين كفروا الشرك، وكلمة الله قول (لا إله إلا الله) ويجوز (وكلمةَ الله هي العليا) ولستُ أستحب ذلك لظهور الله[5].تبارك وتعالى؛ لأنّه لو نصبها _ والفعل فعله _ كان أجود الكلام أن يُقال: "وكلمته هي العليا "؛ ألا ترى أنّك تقول: قد أعتق أبوك غلامه، ولا يكادون يقولون أعتق أبوك غلام أبيك))[6].

ومنه منع إعمال عامل واحد في معمولين ، جرياً على مذهب جمهور النحويين؛ لذلك قال في قراءة حمزة في قوله تعالى: چ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ چ [البقرة : 229]قال الفراء: ((وفي قراءة عبد الله ((إلّا أنْ تخافوا)) فقرأها حمزة على هذا المعنى "إلّا أنْ يُخافا "ولا يعجبني ذلك. وقرأها بعض أهل المدينة كما قرأها حمزة. وهي في قراءة أُبيّ ((إلّا أن يظُنّا ألّا يُقِيما حدود الله، والخوف والظّن متقاربان في كلام العرب))[7]. لأنّ الفعل يكون قد عمِل في ألف الاثنين، وفي المصدر المؤوّل

(1) وهذه قراءة أبي جعفر
(2) وهذه قراءة ابن كثير وأبي عمرو
(3) أبو زكريّا يحيى بن زياد الفراء ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ، محمد علي النجار ، دار السرور ، 19/1 .
(4) الفراء ، معاني القرآن ، 19/1.
(5) يعني بقوله(لظهور الله تبارك وتعالى) بروز لفظ الجلالة.
(6) الفراء ، معاني القرآن ، 1/ 438 .
(7) الفراء ، معاني القرآن ، 1/ 145_ 146 .

من " أنْ وما دخلت عليه"، وهذا ما أشار إليه بقوله: ((وأمّا ما قال حمزة فإنه إن كان أراد قراءة عبد الله فلم يصبه _ والله اعلم _ لأنّ الخوف إنّما وقع على "أن" وحدها إذ قال ألّا يخافوا أن لا، وحمزة قد أوقع الخوف على الرجل والمرأة وعلى أن؛ ألا ترى أنّ اسمهما في الخوف مرفوع بما لم يُسمَ فاعله. فلوا أراد ألّا يُخافا على هذا، أو يُخافا بذا، أو من ذا، فيكون على غير اعتبار قول عبد الله كان جائزاً؛ كما تقول للرجل تُخاف لأنّك خبيث، وبأنّك، وعلى انّك...))[1].

ومعلوم أنّ بعض النحاة يُصحِّحون هذا الوجه بأن يكون (ألّا يُقيما) بدل اشتمال من نائب الفاعل، وبذا يسقط اعتراض الفراء. لكنّ سيبويه أجاز إعمال عامل المبتدأ _وهو عامل ضعيف _ في معمولين، فيما أنشده: *لمية موحشاً طلل* [2] فأعمل الابتداء في الحال وهي "موحشاً"، وفي صاحبها وهو المبتدأ طلل[3] مع ما في ذلك من من خلاف في مجيء الحال من المبتدأ، فجواز إعمال القوي في معمولين أولى.

ورفض قراءة أبي جعفر (إيابهم) بتشديد الياء في قوله تعالى : چ ئۆ ئۈ ئۇ چ [الغاشية: 25] قال: ((لا يجوز على جهة من الجهات))[4].

وردّ الفراء قراءة عبد الرحمن السُّلمي محتجاً بكلام العرب وذلك في قوله تعالى: چ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ چ[الكهف: ٢٨] وكان السُّلمي يقرأ بالغدوة والعشي، فقال الفراء: ((ولا أعلم أحداً قرأ غيره، وعبّر عن اختياره وعدم قبول قراءة أبي عبد الرحمن بقوله: " والعرب لا تدخل الألف واللام في الغدوة؛ لأنّها معرفة بغير ألف ولام[5]. وأيّد مذهبه بأسلوب العرب قائلاً: (ألا ترى أنّ العرب لا تضيفها، فكذلك لا تدخلها الألف واللام، إنّما يقولون أتيتك غداة الخميس، ولا يقولون غدوة الخميس، فهذا دليل على أنّها معرفة) [6]. وهو بهذا ينفي مناسبة غدوة هنا، بالتالي يختار الغداة، وهكذا قرأ ابن عامر بالغدوة والعشي بحجة أنّ العرب تُدْخل الألف واللام على المعرفة إذا جاوزت ما فيه الألف واللام؛ ليزدوج الكلام ،قال الشاعر:

(1) المصدر نفسه ، ص146 _ 147 .
(2) البيت لكثير عزة ورد في الكتاب 116/1 وفي التمام في تفسير أشعار هذيل 9/1 وشرح ديوان الحماسة المرزوقي.
(3)سيبويه ، الكتاب، 1/ 287 .
(4) الفراء ، معاني القرآن ، 3/ 259 .
(5) الفراء ، معاني القرآن ، 2/ 129 .
(6) المصدر نفسه، ص129 .

وجدنا الوليد بن اليزيد مباركاً شديداً بأحناء الخلافة كاهله[1]

حيث أدخل الألف واللام على (يزيد) وهو معرفة دون (أل). ولذلك عبّر الدّاني على مذهب الفراء وعلى من سلك هذا المنهج بقوله: ((وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأصح في القياس))[2].

وصف القراءة بالغلط والقُرّاء بالوهم وعدم الدراية:

يبدو واضحاً لمن تتبع مواقف الفراء من القراءات تأثره بمقاييس النحويين، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال آرائه الواردة في الآيات الآتية:

ومن ذلك قراءة حمزة والأعمش ويحيى بن وثّاب وحمران بن أعين قوله تعالى: ﭽ ھ ہ ہ ہ ے ۓ ﭼ [إبراهيم: 22] بكسر الياء من((بمصرخيّ))[3]. فقال عنها الفراء: ((ولعلّها من وهم القُرّاء طبقة يحيى فإنّه قلّ من سلِم منهم من الوهم. ولعلّه ظنّ أنّ الباء في "بمصرخيّ" خافضة للحرف كله. والياء من المتكلم خارجة من ذلك))[4]. فرمى الفراءُ القُرّاءَ بالوهم وعدم الدراية مع أنّ أنّ القراءة بكسر ياء المتكلم لغة بني يربوع وأجازها قطرب وأبو عمرو بن العلاء [5] وقال الفراء نفسه إنه سمعها عن العرب، وقد سمع بعضهم ينشد:

قال لها هل لك يا تافيّ قالت له ما أنت بالمرضيّ[6]

فخفض الياء من (فِيّ) فإن يك ذلك صحيحاً، فهو مما يلتقي من الساكنين فيخفض الآخر منهما، وإن كان له أصل في الفتح [7]. فوصف القارئ بالوهم، وهذا ما دفع البغدادي أن يتساءل عن موقف الفراء بقوله:((وانظر إلى الفراء كيف يتوقف في صحة ما أسنده ؟)) [8]. وذهب مذهب الفراء في هذه المسألة الزجاج وأبو جعفر النّحاس. قال الأخفش: ((وهذا لحنٌ لم نسمع من أحد من العرب ولا أهل النحو)) [9]. وقد ردّ أبو حيّان على رفض هؤلاء بقوله: ((ومنْ ذهب إليه منْ ذكرنا مِنْ النحاة لا ينبغي أن يلتفت إليه، واقتفى آثارهم فيها الخلف، فلا يجوز فيها أن يُقال إنّها خطأ أو

(1) قائله ابن ميّادة ، في ابن منظور ، لسان العرب ، (زيد) ، 3/ 198
(1) ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر، 10/1 .
(3) الدمياطي ، إتحاف فضلاء البشر ، ، ص165 .
(4) الفراء ، معاني القرآن ، 2/ 75
(5) الدمياطي إتحاف فضلاء البشر، ص165 .
(6) قائله مجهول انظر شرح المعلقات التسع للشيباني 37/1.
(7) الفراء ، معاني القرآن ، 2/ 76
(8) عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ، طبعة السلفية ، 4/ 327 .
(9) الأخفش ، معاني القرآن، 2/ 375.

قبيحة أو رديئة ... وقال القاسم بن معن وهو من رؤساء النّحويين الكوفيين: هي صواب، وسأل حسين الجعفي أبا عمرو بن العلاء، وذكر تلحين أهل النحو، فقال: هي جائزة، وقال أيضاً: لا تبالي إلى أسفل حركتها، أو إلى فوق، وعنه أنّه قال: هي بالخفض حسنة، وعنه أيضاً أنّه قال: هي جائزة، وليست عند الإعراب بذلك، ولا التفات إلى إنكار أبي حاتم على أبي عمرو تحسينها، فأبو عمرو إمام لغة وإمام نحو، وإمام قراءة، وعربي صريح، وقد أجازها وحسنها، وقد رووا بيت النابغة:

علي لعمرو نعمة بعد نعمة لوالده ليست بذات عقارب[1]

بخفض الياء من عليّ[2].

ومما وصفه الفراء بالغلط قراءة نافع[3] (معائش) بالهمز في قوله تعالى: چ ڭ ڭ ڭ ۇ چ [الحجر 20 والأعراف 10]. فالفراء يرى أنّ صيغة مفاعل تهمز إذا كانت ياء زائدة، مثل مدينة: مدائن، أمّا إذا كانت ياؤها أصلية مثل معيشة من عاش يعيش، فإنّها لا تنقلب إلى همزة، وإنّما تبقى على ما هي عليه فيقال (معايش) ومن هَمَزَ وتَوهْمَ أنّ معايش مثل مدائن، فيكون قد وقع في الغلط غير المقبول، قال في "معائش": ((لا تهمز لأنّها-يعني الواحدة - مفعلة، الياء من الفعل ، فلذلك لم تهمز، إنّما يهمز من هذا ما كانت الياء فيه زائدة مثل مدينة ... وقد همزت العرب المصائب وواحدتها مصيبة شبهت بفعيلة لكثرتها في الكلام)) [4]، فالفراء في آخر كلامه يقرّ بأنّ العرب همزت الكلمة ، وهذا وجه من كلام العرب، مما يعني صحة شرط اللغة في القراءة ، فلماذا يصف الفراء قراءة نافع بالغلط، وهي قراءة سبعية، وماذا يضيره لو جعل هذه القراءات أصلا لقواعده، علماً بأنّ هذه القراءات أشد توثيقاً من كلام العرب، وخير دليل على مستوى توثيق القراءات ودقة ضبطها إبعاد آية الرجم التي رواها عمر بن الخطاب لعدم استيفائها لشرط أبي بكر الصديق، مع أنّ ثقة عمر رضي الله عنه ليست موضع خلاف.

ومن ذلك أنّ الفراء وفاقاً لمذهب البصريين بمنع مجيء الفعل الماضي حالاً دون "قد"؛ لأنّ الحال لما أنت فيه والماضي لما مضى وانقطع؛ لذلك اشترطوا اقترانه ب"قد" لتقرّبه من الحال، قال الفراء: ((وقولك للرجل: أصبحت كثُر مالك، لا يجوز

(1) البيت للنابغة في العمدة في محاسن الشعر وآدابه، باب في معرفة ملوك العرب 189/1 وفي الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني 99/18.

(2) أبو حيّان ، البحر المحيط، 5/ 420 .

(3) ابن مجاهد ، السبعة في القراءات ، ص278 .

(4) الفراء ، معاني القرآن ، 1/ 373 _ 374 .

إلا وأنت تريد: قد كثُر مالك؛ لأنّهما جميعاً قد كانا، فالثاني حال للأول، والحال لا يكون إلا بإضمار "قد" أو بإظهارها، ومثله في كتاب الله: چ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ چ [النساء : 90] يريد ـ والله أعلم ـ جاءوكم قد حصرت. وقد قرأ بعض القراء ـ وهو الحسن البصري ـ ((حصرةً صدورهم)): أنّه لا يعرف الوجه في أصبح عبد الله قام أو أقبل أخذ شاة ، كأنّه يريد فقد أخذ شاةً)) [1]. وخالف مذهب أصحابه الكوفيين بجواز ذلك بقولهم: " لأنّ أكثر ما فيه أنّه غير موجودة في زمان الفعل، وذلك لا يمنع الحال المقدرة" [2] وأجاز ذلك الأخفش فقال: ((حصرةً صدورهم، أو حصرت صدورهم نصبه على الحال))[3] لكن أبا حيان ووفقا لمذهبه غالبا في وصف الظواهر اللغوية على ظاهرها أجاز ما منعه البصريون والفراء فقال : ((والصحيح جواز وقوع الماضي حالاً بدون "قد" ولا يحتاج إلى تقديرها لكثرة ورود ذلك وتأويل الكثير ضعيف جداً؛ لأنّا إنما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة. وهذا مذهب الأخفش ونُقِل عن الكوفيين، بل نقله بعضهم عن الكوفيين أيضاً))[4].

وقال: ((ومما نرى أنّهم أوهموا فيه قوله: چ چ چ چ چ چ چ چ ڇ ڇ [النساء : 115] ظنوا _ والله أعلم _ أنّ الجزم في الهاء ، والهاء في موضع نصب، وقد انجزم الفعل قبلها بسقوط الياء منه ، هذا في حين خرّج الفراء نفسه قراءة حمزة والأعمش [5]:چ ﮒ ﮓ چ [الأعراف : 111] بسكون الهاء على أنّها لغة لبعض العرب يقفون على الهاء المكنى عنها في الوصل إذا تحرك ما قبلها ؛ أنشدني بعضهم:

أنحى على الدّهر رجلاً ويداً يُقسِم لا يُصْلِحُ إلّا أفسدا

*فيصلح اليوم ويُفسدُهْ غداً *[6]

وغيره من الأشعار [7] على حدّ زعمه، فلماذا إذن هذا التّهجّم والاجتراء على قراءة "نوله" و" نُصْلِهْ"؟.مع أنّ هذا التخريج الأول ـ هو معتدل وعلمي ـ أسبق من

(1) الفراء ، معاني القرآن، 24/1

(3) أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي مختار ، دار الفكر المعاصر _ بيروت لبنان ، ط1 1995م ، ص293 .

(3) الأخفش ، معان القرآن ، تحقيق عبد الأمير محمد أمين الورد ، عالم الكتب _ بيروت ، ط1 1985 م ، 1/ 392 .

(4) أبو حيّان، البحر المحيط، دار الفكر للطباعة والنشر _بيروت _ ط2 1983 م ، 2/ 317

(5) انظر ابن عطيّة، المحرر الوجيز، 445/1.

(6) هذه الابيات لدويد بن زيد أحد المعمرين وهي في ابن قتيبة، الشعر والشعراء، ص36، وأمالي المرتضى 172/1.

(7) الفراء ، معاني القرآن ، 1/ 388 .

التّعرُّض للآية الأخيرة من حيث الترتيب[1].

ومما أوهموا فيه قوله: ﭽ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭽ[الشعراء : 210] فقراءة: (الشياطون) بالواو تنسب إلى الحسن والأعمش[2]. فكأنّ الحسن ظنّ هذه اللفظة ـ كما يرى الفراء ـ بمنزلة المسلمين والمسلمون، وقال الفراء: ((وكأنّه من غلط الشيخ)) [3] مع أنّه كما يرى بعضهم لها ما يسندها، وهو أن يكون اشتقاق الشياطين من شاط يشيط شوطة وأنّ مثال المبالغة من شياط وجمعه شياطون فخففت الياء وقد روي عن الحسن والأعمش وغيرها بالتشديد[4]. وقد التمس الأصمعي لهذه القراءة مخرجا فقال: قاسها من قرأ بها على قول العرب: (بستان فلان حوله بساتون) [5]. والصواب ما ذهب إليه الأخفش؛ وذلك لأنّ بعض المتقدمين أسقط هذه القراءة من عداد القراءات الشاذة، لأنّ شرط اعتبارها قراءة أن تكون الكلمة المقروء بها متفقة مع اللغة متناً ونحواً وصرفاً، فإن لم تكن كذلك وصفت بالخطأ، أما وصف الشذوذ فيأتي القراءة، إمّا من جهة السند، أو من جهة الرسم أو من الجهتين معاً. فالقراءة الشاذة تلتقي مع القراءة المتواترة في وصف صحة اللغة بفروعها المختلفة. وتنفرد القراءة المتواترة بتوافر شرطين آخرين فيها، تواتر السند وموافقة الرسم العثماني[6].

ومنها قراءة ابن محيصن (مُطْلعونِ) بكسر النون في قوله تعالى: ﭽ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭽ [الصافات : 54] ورأى الفراء أنّ هذه القراءة نتيجة وهْمٍ، وأنّ هذا الوجه على غير صحة، وأوضح ذلك بقوله: ((وهو شاذ لأنّ العرب لا تختار على الإضافة إذا أسندوا فاعلاً مجموعاً أو موحداً إلى اسم مكنى عنه ، فمن ذلك أن يقولوا أنت ضاربي، ويقولون للاثنين: أنتما ضارباي، وللجميع : أنتم ضاربي، ولا يقولون للاثنين: أنتما ضاربانني، وللجميع ضاربوننني، وإنّما تكون هذه النون في فَعَل ويفْعِل مثل: ضربوني، ويضربني، وضربني، وربما غلط الشاعر فيذهب إلى المعنى ، فيقول :أنت ضاربُني يتوهم أنّه أراد: هل تضربني، فيكون ذلك على غير صحة)) [7] فتلاحظ أنّه لا

(1) شعبان صلاح ، مواقف النّحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري ، دار غريب للنشر ، 2005م ، ص190 .
(2) ابن خالويه ، مختصر شواذ القراءات ، ص108 .
(3) الفراء ، معاني القرآن ، 285/2 .
(4) أبو حيان، البحر المحيط ، 7/ 46 .
(5) المصدر السابق، 326
(6) أحمد البيلي ، الاختلاف بين القراءات ، الدار السودانية للكتب_ الخرطوم ، ط 1 1988م، ص310 _ 311 .
(7) الفراء ، معاني القرآن ، 2/ 385_ 386 .

لا يبالي بأن يُخطّئ الشعراء ، وكأنه لا يضع اهتماما لمكانة هذه الأشعار في تقعيد قواعد النحو وأنّها أحد مصادر هذه القواعد وأنّ القدح فيها هدْمٌ لما بُنِي عليها.

ومنه قراءة أبي جعفر [1] المدني: چ ئو ئو چ[الحج : 5] قال الفراء:((فإن كان ذهب إلى الربية الذي يحرس القوم فهذا مذهب ، أي ارتفعت حتى صارت كالموضع للربيئة ، فإن لم يكن أراد هذا فهو غلط قد تغلطه العرب، فتقول: حلأت السويق ولبأت بالحج ورثأت الميت ... وهو مما يُرْفضُ من القراءة))[2].

مذهب الجمهور أنّه لا يجوز تقديم الحال على عاملها الظرفي، غير أنّ الفراء والأخفش أجازا ذلك محتجين بقراءة قوله تعالى: چ ئۇ ئۇ ئۆ چ [3]. [الزمر 67] بكسر التاء من مطويات ، وجعل ذلك قياساً على الرغم من أنّه حكَمَ عليها بالندرة))[4]. بالندرة))[4].

ومن ذلك قوله تعالى: چ ې ې ې ى ى ئا ئا ئە ئە ئو ئو ئۇ ئۇ چ [البقرة : 161] وقرأها الحسن (لعنة اللهِ والملائكةُ والنّاسُ أجمعون)، وهو جائز في العربية، وإن كان مخالفاً للكتاب . والعرب تقول: "عجبت من ظلمِك نفسَك "فينصبون النفس؛ لأنّ تأويل الكاف رفع. ويقولون: "عجبت من غلبتِك نفسُك" فيرفعون النفس؛ لأنّ تأويل الكاف نصب. فابنِ على ذا ما ورد عليك [5] فالقراءة وإن شذّت بخروجها عن رسم المصحف، فإنّ مذهب جمهور العلماء على جواز تدوينها والاحتجاج بها في ميادين الدراسات اللغوية، و الاستعانة بها - متى صحّ سندها- في بيان المراد من القراءة المتواترة [6]. وهذا ما أشار إليه الفراء حين أورد قراءات ابن مسعود وأُبيّ محتجا بها على بيان معنى أو موضحاً بها إعراباً ذكره، لكنه أبرز مخالفتها للرسم.

ومنه قراءة عبد الرحمن السُّلمي (لغوب) بفتح اللام في قوله: چ ج ج چ چچ[

---

(1) وقراءة أبي جعفر (اهتزت وربأت) وهو مأخوذ من الربيئة يقال ربأ يربأ فهو رابىء وربؤ يربؤ فهو ربيء وربيئة على المبالغة إذا ارتفع إلى موضع عال يرقب فمعنى وربأت ارتفعت انظر النّحاس، إعراب القرآن، 179/2. و هي قراءةجعفر بن القعقاع « وربأت» بالهمز ، ورويت عن أبي عمرو وقرأها عبد الله بن جعفر وخالد بن إلياس" انظر ابن عطيّة، أبا محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - لبنان – ط1 1413هـ - 1993م، 482/4.

(2) الفراء ، معاني القرآن ، 216/2 .

(3) القراءة بنصب (مطويات) نسبها ابن خالويه لعيسى بن عمر .مختصر شواذ القراءات ، ص131 .

(4) الفراء معاني القرآن ، 425/2 .

(5) الفراء ، معاني القرآن ، 1/ 96 .

(6) انظر الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر،ص7،و أحمد البيلي ، الاختلاف بين القراءات، ص112 .

ق 38]. وقد صرّح الفراء بشذوذ فتح اللام، قال: وقرأها عبد الرحمن السلمي: "من لَغوب " بفتح اللام وهي شاذة))[1].

ويتضح أنّ موقفه من القراءة الشاذة أنّها متى وافقت ما يرتضيه من قواعد احتج بها، وإن خالفت ذلك وصفها بالشذوذ، ومخالفته لكلام العرب، أو المشهور منه، علماً بأنّ شرط القراءة موافقة العربية ولو بوجه، يقول السيوطي: ((كل ما قرئ جاز الاحتجاج به، متواتراً كان أم آحاداً ، أم شاذّاً))[2].

ويمكن حصر موقف الفراء من القراءات القرآنية التي تناولها هذا البحث في الجدول الآتي:

م	موقفه من القراءة	المواضع التي وقع فيها ذلك
1	هجومه الصريح على الآيات	في (4) مواضع انظر ص(14_ 18) من البحث
2	التعريض بالقراءة ورفضها	في (6) مواضع انظر ص(18_ 22)
3	وصف القراءة بالغلط والقُرّاء بالوهم وعدم الدراية	في(10) مواضع انظر ص(22_ 27)

ويلاحظ من هذا الجدول _ والسابق له ص(15) من البحث _ أنّ المواضع التي تناولها البحث سبعة وعشرون موضعاً، اختار موافقة القراءة والاحتجاج لها، أو توجيهها وفق مذهب من مذاهب العربية، أو الاحتجاج لها قياساً بما ورد في رسم المصحف في سبعة مواضع، في حين واجه القراءة بالطعن الصريح فيها، أو التعريض بها، أو الطعن في القراءة، ووصف أصحابها بالوهم وعدم الدراية بالعربية في عشرين موضعاً، وهذا ما يفسر حمله على القراءات، على الرغم من جهود في خدمة العربية، وتفسير كتاب الله عزّ وجلّ.

وإنّ الباحث _ وإنْ أسف لموقف الفراء من هذه القراءات _ ليجدُ تفسيراً لذلك ويظهر ذلك في تأثر الفراء بالقياس النحوي كغيره من بعض نحاة البلدين، أعني

(1) الفراء ، معاني القرآن ، 3/ 80 .
(2) السيوطي ، الاقتراح في علم أصول النحو، ص40

البصرة والكوفة ، وكذلك نظرتهم للقراءة مطلقاً دون التفريق بين متواترها وغيرها، لا سيما وأنّ تصنيف القراءات لم يتمّ إلّا في القرن الرابع الهجري.

أضِفْ إلى ذلك أنّ بعض علماء القراءات بل بعض علماء التفسير تعرضوا لبعض القراءات مثل الطبري وابن خالويه وغيرهم.

وعلى الرغم مما تفضلت به،فإني أرى أنّ الأولى الاحتجاج بالقراءة أيّاً كانت في ميدان اللغة،وعلى ذلك ابن جنّي والسيوطي وغيرهم؛ وذلك لأنّ رواية هذه القراءات أشدّ توثيقاً من أشعار العرب التي يحكمها سلطان الوزن والقافية لا سيَّما وقد دخل بعضها الانتحال والسرقات وغيرها.

خاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين،وبعد، فإنّ الفراء من أئمة النحو الذين أوغلوا في قياس قواعد النحو العربي

على المشهور والكثير في كلام العرب على حدِّ زعمه؛ لذلك وقفتُ على مذهبه في ضوء كتابه معاني القرآن متتبعاً مواقفه من القراءات القرآنية، بعد أن مهدتُ لذلك بتعريف القراءة ذاكراً الفرق بينها وبين القرآن، ومبيناً آراء أئمة القراءة فيها من حيث التوقيف والاجتهاد، ثم توصلت إلي النتائج التالية:

1/أنّ الأصل في القراءة التوقيف على مذهب جمهور أئمة القراءات وعلوم القرآن.

2/ أنّ الفراء هو أول من فتح باب الطعن في القراءات القرآنية، واقتدى به من البصريين المازني والمبرد وأضرابهما.

3/أنّه لا يأبه بمخالفة شيخه الكسائي، وقد صَرَّح بذلك في كتابه في أكثر من موضع.

4/ أنه لجأ إلي التعريض بالقراءة بوصفها بعبارات من نحو لا أحب ذلك، لا أشتهيها وغيرها مع إقراره بأنّ مثلها كثير في كلام العرب.

5/أنه ردّ بعض القراءات وفقاً لما اختاره من معاني قد تبعد من مذهب جمهور المفسرين واللغويين.

6/أنه يرد بعض القراءات بحجة عدم سماعه، وكأنه عالم بجميع كلام العرب ولغاتها.

7/أنه يتوقف في حجة ما أسنده من قراءات، مما يبرهن اضطرابه بسبب تمسكه